ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Musaab Atiyah Dhannoon
University: University of Al Mosul
College: Faculty of Arts
Email: mussabateya@yahoo.co.uk

Keywords:
United States of America, US administration, international politics, armed groups, anti-terrorism, International agreements, September events, Africa, North Africa

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	11 Apr 2023
Accepted	20 Sep 2023
Available online	1 Oct 2023

The American Attitude to Wards Armed Groups in North Africa 2009 - 2001

A B S T R A C T

The United States (U.S.) Policy focuses on the African continent where the armed groups spread. These groups are listed under the terrorist movements as viewed by the U.S., especially after the events of September. So, it started its campaign to fight terrorism in Africa, namely the north part; this recognition implies a great influence on the U.S.-African relations, in addition to illustrating the U.S. Attitude against those armed groups, whether those liberating and reformist groups or the terrorist ones. For this purpose, this research come to delimit the African continent attitude against those armed groups throughout submitting a number or determinations having an impact on this attitude and the U.S. actions to confront this terroristic phenomenon. Most of the western papers, in their part, share the U.S. view that Africa is a safe zone for the international terrorism. This impression has been stated by the U.S. administration in many occasions. In the National Security Strategy Report delivered by the U.S. president to the Congress in 2002, the American Administration express its concern toward the situation of poverty, disease, and wars witnessed by the African people; such a situation leads to a fertile ground for those armed groups.

© 202 3LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

الرؤية الأمريكية تجاه الجماعات المسلحة في شمال افريقيا2001 – 2009

م.د. مصعب عطية ذنون الزبيدي/ جامعة الموصل / كلية الآداب – قسم الفلسفة

الخلاصة:

توجه اهتمام السياسة الامريكية نحو القارة الافريقية بسبب انتشار الجماعات المسلحة والتي تعتبرها حركات ارهابية حسب رؤيتها وخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر, وحملتها الدولية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا وخاصة في شمال أفريقيا، وما يحمله هذا الاهتمام من تأثيرات على العلاقات الأمريكية الأفريقية، وتوضيح للموقف الأمريكي من الجماعات المسلحة، سواء كانت جماعات تحريرية اصلاحية أو جماعات الارهابية، لذا كان لابد من تحديد موقف القارة الأفريقية من هذه الجماعات المسلحة، من خلال طرح عدد من المحددات التي أثرت على هذه الموقف والتحركات الأمريكية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، حيث ترى معظم الكتابات الغربية أن أفريقيا تمثل ملاذاً آمنا للإرهاب الدولي، وتشارك الولايات المتحدة في هذا الرأي فقد اعربت عنه

الإدارة الأمريكية في أكثر من موقف ففي تقرير استراتيجية الأمن القومي الذي قدمه الرئيس الأمريكي الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢ أعربت الإدارة الأمريكية عن قلقها بشأن حالة الفقر والمرض والحروب التي تعيشها أفريقيا بما يوهلها لتصبح مكاناً يستشرى فيه الجماعات المسلحة.

كلمات مفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية - الإدارة الامريكية - السياسية الدولية - الجماعات المسلحة - مكافحة الارهاب - الحروب - اتفاقيات دولية - احداث سبتمبر - القارة الافريقية - شمال افريقيا -

مقدمة

لقد زاد الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية في إطار الجماعات المسلحة وخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر، حيث ترى معظم الكتابات الغربية أن أفريقيا تمثل ملاذاً آمنا للإرهاب الدولي وتشارك الولايات المتحدة في هذا الرأي فقد عبرت عنه الإدارة الأمريكية في أكثر من موقف ففي تقرير استراتيجية الأمن القومي الذي قدمه الرئيس الأمريكي الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢ أعربت الإدارة الأمريكية عن قلقها بشأن حالة الفقر والمرض والحروب التي تعيشها أفريقيا بما يوهلها لتصبح مكاناً يستشرى فيه الجماعات المسلحة.

ووفقا لهذه الروى فإنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد كسب الحرب على الجماعات المسلحة فلا بد أن تعتبر أفريقيا جزء من هذه الحرب وخاصة أن الولايات المتحدة تعرضت لعمليات مسلحة في القارة الأفريقية، كما أن بعض الدول مهتمة بارتباطها بتنظيم القاعدة مثل السودان والصومال، كما ترجع الولايات والغرب اتخاذ الجماعات من أفريقيا ملاذ نتيجة لضعف أجهزة ومؤسسات الحكم وتنفيذ القانون والأجهزة الأمنية بالإضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي مما يودي إلى استغلال الفقر والمحبطين في هذه الدول الذين عادة مما يعانون من مشكلات عرقية ودينية ومن هنا أصبحت القارة الأفريقية هدف من أهداف الحملة الدولية على الجماعات المسلحة. (أبو العينين، 2002، ص484-485)

ونظراً للأهمية التي تعطيها الولايات المتحدة - في إطار حملتها الدولية على الجماعات والحركات المسلحة- لمكافحتها في أفريقيا وخاصة شرق أفريقيا وما يحمله هذا الاهتمام من تأثيرات على العلاقات الأمريكية الأفريقية، كان لابد من تحديد موقف القارة الأفريقية من الجماعات المسلحة الدولي وكيف تطورت هذه الجماعات داخل القارة والآليات التي اتبعتها دولها على كافة المستويات لمواجهة هذه الجماعات، وتوضيح الرؤية الأمريكي تجاه الجماعات المسلحة في أفريقيا وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، من خلال طرح عدد من المحددات التي أثرت على هذه الموقف والتحركات الأمريكية لمواجهة هذه الجماعات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وسيتم استعراض كل هذه النقاط عبر المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول

موقع القارة الافريقية من الأنشطة المسلحة

على الرغم من الرؤى والممارسات التي توصف القارة الأفريقية من انتشار السلح المفلت إلا أن هذا الوصف يعد تجنياً عليها لان مقارنتها بباقي أقاليم العالم الأخرى إنما يأتي لصالحها، وأن ما يجري بها هو جزء مما يجري على السياق العالمي فنصيب القارة من العمليات المسلحة خارج نطاق الدولة منخفضاً حيث يصل إلى 6% من الحوادث العالمية والتي وقع بعضها على التراب الأفريقي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢، كما سجلت القارة وقوع ٦١٧٧ جريح خلال ٢٩٦ عملية هذه الجماعات المسلحة في الفترة الزمنية نفسها حيث وصل عدد الجرحى إلى أعلى مستوى في عام ١٩٩٨ نتيجة للهجوم الذي تعرضت له السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا حيث وصل عدد الجرحى في هذا الهجوم إلى ٥٣٧٩ جريح تقريباً.

إلا أن القارة الأفريقية قد عانت من هذه العمليات التي مارسته جماعات مختلفة منها الجماعات الحكومية والتي استخدمت " ارهاب الدولة " والسياسات الحكومية لترهيب المواطنين، ولفهم تطور الجماعات المسلحة في افريقيا يمكن الاعتماد على مدخلين:

- المدخل الاول: يتعلق بتأثير نمو الجماعات المسلحة على افريقيا.
- المدخل الثاني: يتعلق باستخدام الجماعات المسلحة كاستراتيجية في عدد من الصراعات الأفريقية (Cillier, 2003, p.93)

أولاً: تأثير يتعلق بتأثير نمو الجماعات المسلحة على افريقيا:

لقد تشكلت قوى الجماعات المسلحة خلال عقد التسعينات في إطار التحالف المواجه للتوسع السوفيتي في أفغانستان فعندما غزى السوفييت أفغانستان عام ١٩٧٩ فإن استراتيجية الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي السابق اعتمدت على القيام بتدريبات عسكرية لعدد من الفصائل المختلفة وتحولت هذه التدريبات في مرحلة لاحقة إلى تدريباتها في حرب عصابات، وبعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان عام ١٩٨٩ عاد المتطوعين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية إلى الشمال الأفريقي وكان لهم تأثيرهم في كل من الجزائر ومصر والسودان. (**Ibid**, pp.94)

*وقد وجهت دول شمال أفريقيا - وخاصة مصر والجزائر- هذه الجماعات بكل الامكانيات المتاحة من الجيش إلى الشرطة كما أبرمت هذه الدول اتفاقيات بينية لمواجهة مخاطر الحركات المسلحة، هذا فضل عن الاتفاقات الدولية التي عقدتها مع الدول الغربية (ليبيا)/الولايات المتحدة _الجزائر /فرنسا _المغرب /إسبانيا) فضلا عن تعاون دول شمال أفريقيا مع الإنتربول ذلك التعاون الذي شهد تطورا ملحوظا خلال عقد التسعينات، اما على التصعيد الإقليمي فقد تفاعلت الجهود الأمنية الحكومية من خلال جامعة الدول العربية من ناحية ومن خلال

تجمع دول الساحل _الصحراء من ناحية اخرى ففي اوائل التسعينات، قام وزراء الداخلية العرب بإعلان تعاونهم إزاء تصاعد حركات الجماعات المسلحة، وبعقد اتفاق جماعي ضد هذه الجماعات في أبريل ١٩٩٨*. (ماتيس، 2005)

ونجحت المواجهة الأولية للجماعات في كل من مصر وتونس وليبيا ودول أخرى جنوب الصحراء إلا أن هناك حوادث مسلحة ظهرت مرة أخرى ومنها محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في 36 يونيو ١٩٩٠، و مذبحة الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧ وحادث تفجير السفارتين الأمريكيين في نيروبي ودار السلام في 7 أغسطس ١٩٩٨ وقد عكست هذه الهجمات امتداد الحركات المسلحة في أفريقيا.

ولا يمكن الفصل بين التهديدات المسلحة التي تعرضت لها عدد من دول أفريقيا بعيدا عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والاحساس بالخطر يعود إلى سنوات سبقت هذه الأحداث ويرجع إلى حرب الخليج الأولى، فمثلا في 25 يناير ١٩٩١ أعطت وزارة الخارجية الأمريكية أوامر للأشخاص الذين يعملون في السفارة وعائلاتهم بمغادرة تنزانيا، ثم جاء الهجوم الذي استهدف مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ ثم أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وقد لفتت هذه الهجمات انتباه العالم إلى وجود تهديدات جديدة في عصر ما بعد الحرب الباردة، ووجود مشكلة أمنية عالمية تتطلب رد فعل عالمي بما يشمل القارة الأفريقية ككل، والدول الموجودة في هذه القارة بصورة منفردة .

وكان العولمة دور هام في انتشار هذا الفكر بين الجماعات المسلحة في جميع انحاء العالم، فالإنترنت والتليفونات الجوالة والتليفزيون وأساليب الدعاية الأخرى وسهولة السفر الدولي وفر البيئة السهلة لنمو هذه الجماعات ، كما عملت الهجرة على زيادة العوامل المحفزة لنمو الجماعات، حيث ينشأ السكان المهاجرين مجتمعات مهاجرة في العديد من الدول الليبرالية، وتتميز هذه المجتمعات باقات خاصة بهم ولا يستطيعون الاندماج في المجتمعات المضيفة. (cilliers, **Op.Cit**.,pp.95)

<u>ثانيا : حركات الحكومات و الجماعات المسلحة ما دون الدولة في أفريقيا:</u>

تعاني أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية من عدم الاستقرار السياسي والأمني ففي كثير من المناطق قام المتمردون والحكومات بنشر الرعب بين المواطنين ولسنوات طويلة مخلفين قتلى و تدمير فاقت ما أحدثه الجماعات المسلحة، ففي ليبيريا استمرت الهجمات المسلحة على المواطنين سواء من الحكومة أو قوات التمرد لأكثر من أربع سنوات مما نتج عنه آثار سلبية على حقوق الإنسان نتيجة لانتشار الفساد والقتل العشوائي واستخدام الجنود الأطفال، ومات ما يقارب من 650 ألف شخص في هذا الصراع، وفي بورندي قتل أكثر من 300 ألف شخص في العقد الأخير نتيجة للحرب بين الحكومة وميليشيات الهوتو، كما توجد

جماعات متطرفة في أفريقيا مثل حركة طالبان في نيجيريا والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية وجماعة التبليغ في ملاوي. (**Ibid**, pp.96)

كما أن الأمم المتحدة قد صنفت بعض الدول الأفريقية كدول راعية للإرهاب ومن هذه الدول:

1- ليبيا فقد اصدر مجلس الامن القرار رقم ٧٣١بتاريخ ٢١يناير١٩٩٢، والذي ادان حادث لوكربي وطالب ليبيا بالتعاون لتحديد مؤلفيه المشتبه فيهم ثم صدر القرار رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٣ مارس ١٩٩٢، والذي فرض خلاله المجلس وبموجب الفصل السابع اجراءات على ليبيا وحظر الطيران منها واليها .

٢- السودان حيث اصدر مجلس الامن القرار ١٠٤٤ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٦، والذي طالب فيه السودان بتسليم الاشخاص المشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري في اديس ابابا في ٢٦ ١٩٩٥ إلى اثيوبيا، كما اصدر المجلس القرار رقم١٠٥٤ بتاريخ٢٦ ابريل ١٩٩٦ والذي اكد مطالبة السودان بتسليم المطلوبين بموجب القرار ١٣٤٤ مهله أقصاها العاشر من مايو ١٩٩٦، والا سيتخذ المجلس تدابير عقابية بموجب الفصيل السابع من ميثاق الامم المتحدة ومنها تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي للسودان لدى الدول والتضيق على منح تأشيرات مرور او دخول المسئولين الحكوميين واعضاء القوات المسلحة. (يوسف، 2003، ص 98- 103)

كما اشارت القيادة العسكرية الامريكية في اوروبا إلى ان٢٥% من اكثر من ٤٠٠ مسلح اجنبي مسجونين في العراق هم الأفارقة، كما اعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يملك مراكز في نيجيريا والمغرب، عن فتح سكتين اخرين في دكار وقرى تاون حتى عام ٢٠٠٦، والغرض من ذلك هو مقاومة اعمال الجريمة المنظمة وتهريب الماس والسلاح والمخدرات التي تمول المسلحين، وفي مايو ٢٠٠٦ صرح المدعى العام للمحكمة الخاصة في سيراليون ديفيد كران " ان ؛تشارلز تاربلور؛ الرئيس السابق لليبيريا كان على علاقة بأعضاء القاعدة وانه حصل على اموال واوى جماعة من المسلحين. (المرجع نفسه، ص 104).

المبحث الثاني

تطور مواجهة الأنشطة المسلحة في افريقيا

لقد عرفت القارة الافريقية مفهوم هذه الجماعات المسلحة قبل سنوات من حصول دوله على الاستقلال فقد اطلقت القوى الاستعمارية كلمة ارهاب على العديد من انشطة واعمال المقاومة للاحتلال، وقد اختلفت هذه الأعمال كلياً عما نطلق عليه اليوم كلمة الارهاب وخاصة فيساق اتفاقيه منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٩٩، والتي وضعت تميز بين الاعمال الإرهابية واعمال تقرير المصير، وقد اعتنقت الدول الافريقية وبشكل منفرد واجب القضاء على ظاهرة الارهاب منذ وقت طويل, فقد طورت بعض الدول الافريقية تشريعات لمكافحة

الإرهاب (واجراءات اخرى) تعود إلى الخمسينيات كما اخذت الدول مكان فعال في النقاش. (Ewi & Aning, 2006, pp.34-35)

وإزاء الآثار السلبية التي واجهتها بعض الدول القارة الأفريقية نتيجة لنمو ظاهرة الجماعات المسلحة، أدراك القادة الأفارقة ضرورة مواجهة هذه الظاهرة استناداً إلى عدة آليات في المواجهة والمعالجة ويمكن توضيح الآليات التي استخدمتها أفريقيا لمعالجة الظاهرة كما يلي :

أولاً : مكافحة الجماعات المسلحة في السياق الأفريقي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر

1- المستوى القاري

عقد الاتفاقيات واصدار القرارات الجماعية والفردية لمواجهة الظاهرة:

لقد جاء الانخراط الكبير لجهود المنظمات والدول الأفريقية في مقاومة ظاهرة السلاح المنفلت مؤخرا، فحتى بداية التسعينيات لم تكن قضايا هذه الجماعات المسلحة موجودة على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، وبعد ضرب السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر أدراك العالم أن هذه الجماعات أصبحت تمثل أهم التهديدات التي تواجه العالم خلال القرن الحادي والعشرين، وتم الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الافريقي مع بداية الإعلان عن الحرب العالمية على الجماعات المسلحة وظهر تساؤل هام حول هل انتشار هذه الجماعات في ظل مظاهرة وتكويناته الحالية والموقف الدولي إزاءه يمثل تهديدا للقارة الأفريقية بالمقارنة بالفقر والأزمات الصحة والصراعات الداخلية؟

فالبعض يرى أن السلاح المنفلت لا يقارن بتهديدات أخرى تواجهها القاره، وأن المتمردين الحقيقيين في افريقيا هم: الفقر والجوع والأمراض المستعصية مثل الكبد الوبائي وفيروس نقص المناعة (الايدز) والملاريا والسل والتي تقتل الأفارقة على نطاق واسع. (Ibid, p.33)

وقد اهتم العمل القاري بتبني عدد من القرارات والاتفاقيات يمكن توضيح أهمها:

أ- قرار قمة داكار المعقودة في الفترة من ٢٨ يونيو – ١ يوليو ١٩٩٢

ففي القمة العادية الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي انعقدت عام 1992، تبنت منظمة الوحدة الأفريقية القرار الصادر تحت مسمى "دعم التعاون والتنسيق بين البلدان الأفريقية " لمحاربة ظاهرة التطرف فى جميع ألأكالها ومظاهرها وخاصة التطرف القائم على أساس الدين أو السياسة أو القبلية. (أبو العينين، 2007، ص10- 11).

ب- الإعلان رقم ٢ الصادر عن القمة الثلاثين العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في تونس (13– ١٥ يونيو ١٩٩٤) وهذا الإعلان الخاص ب "قانون إدارة العلاجات الأفريقية " فقد شجبت المنظمة

التطرف المسلح وخاصة المستند إلى الطائفية السياسية والأثنية والدين بما يحمله من تقويض للقيم الأخلاقية والإنسانية البشرية، كما عبر الدول الأفريقية في البند رقم ١٤ من نقس الإعلان عن رفضها أن تكون أقاليم الدول الأفريقية مكانا لمعسكرات تدريب أو مراكز لعناصر إرهابية، كما أعلنت الدول الأفريقية التزامها بالضوابط التي يضعها القانون الدولي في مجال تحقيق العدالة ومكافحة العناصر المسلحة حيث يعد هذا الإعلان الخطوة الأولى لتطوير نظام أفريقي لمحاربة الجماعات المسلحة، وقد اعتبر آلية قارية لمقاومة الجماعات. (المرجع نفسه، ص 11-12)

ج- اتفاقية منع ومكافحة الجماعات المسلحة التي تتبنها منظمه الوحدة الأفريقية وذلك في قمة الجزائر (المعقود في الفترة من ١٢-١٤ يوليو ١٩٩٩)، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الجهود الأفريقية المشتركة لمحاربة الجماعات المسلحة وقد وقعت على هذه الاتفاقية ٣٦ دولة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتحديدا في الفترة من (٧/١٤ الي ١٩٩٩/٩/٢٤)، كما وقعت ١٥ دولة أخرى على هذه الاتفاقية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحتى ٢٣ فبراير ٢٠٠٦، وهو تاريخ توقيع الصومال على الاتفاقية، لتصبح عدد الدول الموقعة على هذه المعاهدة ٥١ دولة من بين ٥٣ دولة أفريقية. (مهدي، 2006، ص 23-24)

فقد ظهرت الهجمات التي تعرضت لها السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨ أن الأمن الافريقي يوظف ضمن منظومة الأمن العالمية، ورأى القادة الأفارقة ضرورة الخروج بإطار وتبنى آلية أكثر فاعلية وإلزام لمحاربة الجماعات المسلحة فوجدت رغبة عامة لوضع إطار قانوني لحماية المدنيين في مواجهة الأشكال المؤكدة للعنف سواء على المستوى الفردي او مستوى الدول، وقد تم تأكيد هذه التطلعات بتبني منظمة الوحدة الأفريقية لاتفاقية منع محاربة هذه الجماعات المسلحة (اتفاقية الجزائر)، حيث تعد هذه الاتفاقية أول آلية تشريعية قارية لمنع الجماعات المسلحة، كما أن من أهم الإنجازات التي حققتها هذه الاتفاقية تقديم تعريف أفريقي للجماعات وخاصة في ظل إطلاق بعض القوى كلمة الإرهاب على أعمال تقرير المصير، وخاصة وأن القارة الأفريقية خضعت لقرون للاستعمار الأجنبي وهي اليوم تحتاج لهذا التعريف في ظل كفاحها لحماية سيادتها وتكامل الأقاليم في دولها، وقد استمد هذا التعريف من الخبرة التاريخية الخريدة للقارة الأفريقية ومن المبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. (Ewi & Aning, 2006, Op. Cit., pp. 36-37)

لكن لا تزال عملية التصديق على الأخلاقية لم تكتمل بعد فهناك ١٦ دولة من ٥٣ لم يصدقوا على هذه الاتفاقية، كما ينتقص هذه الاتفاقية أيضاً رفض تسليم المجرمين من دولة أفريقية لأخرى أحقية الدول الأفريقية في أن ترفض استقبال لجان التحقيق القانونية المشكلة من دولة أخرى لاعتبارات تتعلق بالسيادة الوطنية.

٢- المستوى المحلي (الوطني)

عانت بعض الدول الأفريقية من مواجهة التيارات المسلحة على أراضيها، وفي مقدمة هذه الدول مصر والجزائر، حيث تأثرت الدولتين كثيراً خلال عقد التسعينات من استخدام معالجات لمواجهة الجماعات المسلحة، ويمكن طرح منظور كل من مصر والجزائر حول ظاهرة هذه الجماعات وكيفية معالجتها كما يلي :

أ- مصر

شهدت مصر في العقود الثلاثة الأخيرة عمليات مسلحة شديدة بلغت مداها في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، حيث بلغ إجمالي الحوادث المسلحة هذه الفترة ٦٣٥ حادثاً وبمتوسط ١٢٧حادثاً سنوياً، وكانت آخر العمليات المسلحة التي تعرضت لها مصر التفجير الانتحاري الثلاثي في العام 2005 في شرم الشيخ والتفجيرات التي وقعت في جنوب سيناء في ٢٤ أبريل 2006 والتفجير الانتحاري في 6 أبريل 2006 الذي استهدف قوات متعددة الجنسيات في شمال سيناء إضافة إلى الشرطة المصرية.

وقد تنوعت العمليات المسلحة في مصر ما بين عمليات اغتيال الشخصيات السياسية والعامة، والعنف الطائفي، والعنف الموجه ضد قطاع السياحة، و تنفيذ بعض العمليات خارج الأراضي المصرية مثل تفجير السفارة المصرية في باكستان عام 1995، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك في إثيوبيا، وقد استند التصور المصري لمكافحة هذه الحركات إلى قاعدتين:

القاعدة الأولى: أمنية. وتقضي بملاحقة الخلايا المسلحة وعناصرها ومصادر تمويلها في كل مكان وأن يقوم تعاون دولي بين الأجهزة الأمنية لهذا الغرض.

القاعدة الثانية : متعددة الجوانب. وتقضى بالبحث عن جذور الفكر المسلح واستئصالها، وخاصة أن الظاهرة ليست في معزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية. (عيد، 1999، ص 107- 115).

كما اعتمد المنظور المصري في معالجة الجماعات المسلحة على عدد من التشريعات وهي كالتالي:

(١) وضع المشرع تنظيماً إجرائياً خاصاً لمواجهة الجماعات بموجب القانون رقم 105 لسنه ١٩٨0 لإنشاء محاكم أمن الدولة الذي عدل بالقانون رقم 95 لسنة ٢٠٠٣.

(٢) صدر القانون رقم 80 لسنة ٢٠٠٣ بشان مكافحة غسيل الأموال لتجفيف منابع الجماعات المسلحة ومنها تمويل جماعاته المسلحة.

(٣) اضطرت مصر إلى إعلان حالة الطوارئ لمواجهة الحركات المسلحة، وقام البرلمان المصري بتمديد قانون الطوارئ لمدة عامين في العام ٢٠٠6 أي حتى ٣١ مايو من عام ٢٠٠٨ ما لم يصدر قبل ذلك قانون بمكافحة الجماعات المسلحة

(4) أصدر الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 477 لسنة ٢٠٠6 التشكيل لجنة إعداد مشروع قانون مكافحة الجماعات المسلحة.

(5) *جاءت المادة ١٧٩ من الدستور التي تمت الموافقة عليها ضمن الـ 34 مادة التي شملهم استفتاء مارس ٢٠٠٧، فوضعت أساساً لمكافحة الجماعات المسلحة إذ نصت على أن تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار هذه الحركات، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور دون تلك المواجهة ، وذلك تحت رقابة القضاء*. (مصر ومكافحة الارهاب، الهيئة العامة للاستعلامات).

ب- الجزائر

كان هدف التنظيمات الإسلامية الجزائرية في بادئ الأمر إحياء الإسلام والتأكيد على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر في مواجهة التغريب والفرنسة ومواجهة الاحتلال الفرنسي، وبعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 بدأ الصراع بين التنظيمات الدينية والسلطة ووصل هذا الصراع إلى الذروة إثر إلغاء انتخابات ١٩٩٢ التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فتحولت هذه الجبهة وغيرها من التنظيمات الإسلامية إلى العنف والتسلح، وفقدت الجزائر من جراء هذه المواجهة مع الجماعات المسلحة ما يقرب من ٢٠٠ ألف مواطن خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وقد بدأت هذه العمليات من سرقة الأسلحة الخفيفة من رجال الشرطة مرور باغتيال المسئولين في الدولة ومن بين هؤلاء جاء اغتيال الرئيس محمد بوضياف عام ١٩٩٢ وصولا إلى قتل المواطنين العزل في القرى والمناطق النائية ، كما استغل المسلحون عملياتهم الإجرامية في سلب أموال ومجوهرات الضحايا وتدمير الممتلكات العامة والخاصة كما تعرضت الجزائر لمجموعة من العمليات المسلحة المتتالية خلال عام ٢٠٠٧، وجهت هذه العمليات إلى رجال الشرطة والقوات البحرية والأجانب، حيث أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب مسئوليتها عن هذه العمليات. (أميمة أحمد، 2007)

وإزاء مواجهة الجماعات المسلحة عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها ما يلي:

(1)مشروع المصالحة الوطنية، وهي مبادرة سياسية مهمة للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة بدأها منذ ولايته الأولى في سبتمبر ١٩٩٩ وسعت إلى إنهاء سنوات العمليات المسلحة التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمان، وكان حجر الزاوية في هذه المبادرة برنامج العفو العام لمدة ستة أشهر من مارس إلى سبتمبر 2006، عن التائبين من السجناء أو المسلحين الناشطين الذين لم يكونوا قد ارتكبوا أعمال تفجير، أو

عمليات قتل أو اغتصاب، وقد مددت الحكومة فترة سريان مفعول هذا القانون إلى ما لا نهاية، إلا أن بعض الجماعات المسلحة أصرت على مواصلة أعمالها بعيدا عن هذا القانون. (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ، 1 مايو 2007).

(٢) المواجهة الأمنية حيث استخدمت الشرطة الجزائرية كل طاقاتها في مواجهة التسليح .

ثانياً : مكافحة الجماعات المسلحة في السياق الأفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

1- المستوى القارى

لقد شجبت جميع الدول الأفريقية أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأبدت تعاطفا مع الشعب الأمريكي إزاء هذه الكارثة الإنسانية، وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ بيانا أعربت خلاله لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية تضامنها الكامل، وقدمت أصدق التعازي لهم . (Patterns of Global (Terrorism, 2001

واستمر الاتحاد الأفريقي في اتخاذ إجراءات لمواجهة ظاهرة الحركات المسلحة في ظل تبنى مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ القرار رقم ١٣٧٢، وذلك بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء لجنة مكافحة الجماعات المسلحة (CTC)، والتي عقدت اجتماع خاص مع المنظمات الدولية والقارية والإقليمية في 6 مارس 2003 لتحديد دور هذه المنظمات وتقوية التعاون الدولي في الحملة الدولية للحرب على الجماعات المسلحة الإرهابية.

أما الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي فتمثلت في الآتي :

أ- **عقد قمة داكار في 17 أكتوبر ٢٠٠١** والتي ضمت وفود ٣٧ دولة بمبادرة من الرئيس السنغالي عبدالله واد وقد توصلت القمة إلى إعلان داكار الذي دعا الدول الأفريقية إلى :

(1)الإسراع بالتصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بمنع ومكافحة الجماعات المسلحة، والاتفاقيات المماثلة الصادرة من الأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ١٣68، ورقم ١٣٧٩، واتخاذ التدابير القانونية والمالية والدبلوماسية وغيرها لمكافحة هذه الجماعات على المستويات الوطنية والإقليمية.

(٢) التوصية بعقد قمة غير عادية لتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه في مجال مكافحة الجماعات المسلحة، وذلك من أجل الإعداد وإقرار برتوكول مكمل للاتفاقية، والعمل على ألا يكون للأحداث المسلحة وما ترتب عليها سوى أقل أثر ممكن على تنمية أفريقيا وتنفيذ مبادرتها بهذا الخصوص . (أبو العينين، 2002، ص 493-492)

وبذلك تبني الاتحاد الأفريقي في هذه القمة إعلان لمحاربة الجماعات المسلحة، واستكمل هذا السعي في الجلسة غير العادية للجهاز المركزي لآلية منع وإدارة الصراعات والقرارات التي عقدت على المستوى الوزاري في نيويورك في 11 نوفمبر ٢٠٠١، لمتابعة قمة داكار.

ب - <u>عقد القمة الأولى الاستثنائية لاتفاقية منع ومحاربة الجماعات (الارهاب) المسلحة في الجزائر</u> في الفترة من ١١ إلى 14 سبتمبر ٢٠٠٢، وذلك لتقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ اتفاقية الجزائر ١٩٩٩عن طريق متابعة أمرين هما: إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب، ووضع برتوكول الاتفاقية الجزائر، وإنشاء مركز أفريقي لأبحاث ودراسات الإرهاب كجزء من خطة العمل التي تضمنتها اتفاقية الجزائر. وقد جاءت هذه القمة بمناسبة إحياء الذكرى الأولى الأحداث سبتمبر وتبنت خطة عمل لتنفيذ اتفاقية الجزائر واستبعدت خلالها من تعريف الإرهاب وأعمال حركات التحرر الوطني، كما أدت القمة إلى تصديق كل من غانا، وجنوب إفريقيا، والسودان، وجزر القمر على اتفاقية الجزائر. (أبو العينين، 2007، ص11) ينظر ايضاً: (Ewi & Aning, (2006, Op. Cit., pp. 37-38

ج- <u>بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الجماعات المسلحة (الارهاب) ومكافحتها عام 2002.</u>

د - <u>تقديم خطة عمل تتبناها الدول الأفريقية لمكافحة الجماعات المسلحة(الارهاب) في أفريقيا عام ٢٠٠4</u> حيث حددت هذه الخطة الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأفريقية لمكافحتها، وقد اعتمد البروتوكول خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقود في أديس أبابا في 8 يوليه ٢٠٠4، وفي 8 ديسمبر 2005، وقعت على البروتوكول ٢٣ دولة عضوا وحتى يوليو 2006 .(United States) Department of state: Chapter 5, 2006, p.46

هـ - <u>عقد مؤتمر لمكافحة الجماعات المسلحة (الارهاب) في العاصمة السنغالية داكار</u> *في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧ وشاركت فيه ٢٣ دولة من غرب ووسط أفريقيا ووقعت هذه الدول على" إعلان داكار " في ختام المؤتمر، وتعهدت خلاله بمكافحة الجماعات المسلحة (الإرهاب)، حيث انطلق هذا الإعلان من إعلان واجادوجو الذي تبناه وزراء العدل من ٢٩ دولة ناطقة بالفرنسية في أفريقيا يوم ٢٢ مارس ٢٠٠7*. (اتفاقية داكار لمكافحة الإرهاب، 2007)

ومن الملاحظ أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد دفعت العديد من الدول الإفريقية إلى التصديق على اتفاقية الجزائر وكان على رأس هذه الدول نيجيريا التي ص دقت على الاتفاقية في فبراير ٢٠٠٢ تبعها في ذلك العديد من الدول الأخرى، وهو ذات الأمر الذي ينطبق بشأن تصديق الدول الأفريقية على المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الجماعات المسلحة، والذي تسارعت وتيرته في أعقاب الحادي عشر من

سبتمبر ٢٠٠١،وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٧٣ العام ٢٠٠١، والذي صدر استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما جعله ملزما لكافة الدول بما في ذلك غير الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠6 افتتح الاتحاد الأفريقي في الجزائر المركز الأفريقي لإجراء الدراسات والأبحاث حول الإرهاب، ويعد هذا المركز مركزا لمساعدة الدول الأعضاء لتطوير الاستراتيجيات لمنع ومكافحة الجماعات المسلحة (الإرهاب)، من خلال التدريب وتبادل المعلومات، كما يهدف المركز إلى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في إدارة الأبحاث والدراسات وجمع ونشر المعلومات حول المجموعات المسلحة الإرهابية وأنشطتها في أفريقيا. (كلمة السفير سعيد جينيت،2005)

وخلال الاجتماع الثاني لمراكز التنسيق التابعة للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالجماعات المسلحة الإرهابية، الذي نظم في الجزائر برعاية الاتحاد الأفريقي في الفترة من ١٨ الى ٢٠ مايو2006، تمت مناقشة واعتماد وثيقتين جاءت الأولى في شكل مدونة قواعد السلوك التي تنظم العلاقة بين مراكز التنسيق والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، أما الوثيقة الثانية فهي نموذج مراكز التنسيق للاستبيان الخاص بتقييم /تقدير الأخطار.

2- <u>المستوى الإقليمي</u>

فقد تبنت عدة منظمات إقليمية إجراءات وأنشأت آليات لمكافحة الجماعات المسلحة ومن هذه المنظمات مايلى :

أ- <u>الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)</u> حيث اقترحت غانا إقامة مكتب للمخابرات والتحقيقات الجنائية على مستوى المنظمة الدعم التعاون الإقليمي في مجالات الجريمة ومكافحة ارهاب الجماعات المسلحة وعمليات غسيل الأموال، وقد اجتمع بعض ممثلي الجهات الأمنية من دول المنظمة في ٢٣سبتمبر ٢٠٠١ في أبيدجان (ساحل العاج) لمناقشة كيفية تطبيق هذا الاقتراح .

ب - مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (السادك) فقد عقدت قمة في يناير ٢٠٠٢ في مالاوي وتبنت الجماعة خلالها إعلان لمكافحة الجماعات المسلحة، كما اتهم قادة دول الجماعة حركة يونيتا في أنجولا بأنها جماعة إرهابية وأعلنت تلك الدول أنها سوف تتخذ إجراءات الإحباط عمليات هذه الحركة. Rifer, 2005, (pp. 107-108)

كما أدخلت الجماعة التعاون في مجال مكافحة الجماعات المسلحة ضمن مجالات عمل الية التعاون السياسي و الدفاعي والأمني التي أقر البروتوكول الخاص بها في أغسطس عام ٢٠٠١، ثم تعزز هذا التعاون مع التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بين دول السادس في أغسطس٢٠٠3، والتي تضمنت نصوصا بشأن

التشاور في المجالات الأمنية والدفاعية والتصدي العناصر عدم الاستقرار الإقليمي والداخلي، ومن بينها مكافحة الجماعات المسلحة . (محمود، مارس 2007، ص39)

ج - الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) والتي عقدت قمتها التاسعة في الخرطوم في يناير ٢٠٠٢، وخلالها دعت دول الشرق الأفريقي الصومال إلى محاربة الجماعات المسلحة، ودعت المجتمع الدولي للانضمام إلى جهود منظمة الإيجاد لإحلال السلام في الصومال، كما دعت السودان خلال هذه القمة إلى عقد مؤتمر دولي للإرهاب. ينظر ايضاً: (أبو طالب،2004، جريدة الاهرام)

كما عقدت الإيجاد في الفترة من 24 إلى ٢٧ يونيو ٢٠٠٣ مؤتمر في أديس أبابا تحت عنوان " منع ومحاربة الإرهاب " وتناول المؤتمر خطة مقترحة من المنظمة لمواجهة ظاهرة الجماعات المسلحة الإرهابية، وانتهى المؤتمر بتقديم دول الايجاد التقارير تتعلق بتعاونها على المستوى الدولي والإقليمي لمواجهة هذه ظاهرة. (Report on IGAD, Addis Ababa 24-27 June 2003.)

وعلى المستوى الثنائي أصدرت كينيا وأوغندا إعلانا مشتركا ينص على تكثيف تبادل المعلومات المخابراتية لمحاربة الجماعات المسلحة، كما طرحت اللجنة المشتركة بين البلدين في أكتوبر ٢٠٠١ فكرة إنشاء بنك مشترك للمعلومات عن العناصر المسلحة، وشددت اللجنة على الإسراع بتنفيذ مشروعات القوانين الخاصة بمكافحة هذه الجماعات في البلدين. (عاشور، 2001، ص 34)

٣ - <u>المستوى الوطني</u>

حيث أجاز البرلمان الأوغندي قانون مكافحة الجماعات المسلحة (الإرهاب) في 21 مارس ٢٠٠٢، والذي يقضي بإصدار حكم الإعدام على المسلحين أو أي شخص يؤيد أو يمول العمليات مسلحة كما أصدر الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر جيله قرارا رئاسيا بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة هذه الجماعات وتشمل وزراء العدل والمالية والخارجية والداخلية ورئيس الأركان ومدير الأمن القومي ورئيس البنك المركزي، وكانت حكومة الصومال المؤقتة قد اتخذت خطوة مشابهة في وقت مبكر عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، كما تبنت بعض الدول إجراءات وقوانين جديدة لمكافحة غسيل الأموال فقد أصدر البنك المركزي النيجيري قرارات مشددة بضرورة التحقق من هوية وشخصية الراغبين في فتح حسابات في البنوك النيجيرية للتأكد من عدم وجود أية حسابات لمنظمات أفراد منتمين إلى جماعات مسلحة في نيجيريا، و اتخذت دول أخرى مثل جنوب افريقيا ومصر إجراءات مشابهة . (مهدي، 2006، ص 12)

كما انضمت سبع دول أفريقية إلى الحرب العالمية على الجماعات المسلحة في أبريل 2004، وهى مصر واريتريا وكينيا وجيبوتي وأوغندا والمغرب وإثيوبيا ,كما وقعت تسع دول أفريقية على جميع الاتفاقيات

والبرتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب في عام 2005، وهذه الدول هي : بتسوانا، بوركينافاسو، غانا ،وكينيا، ومدغشقر، ومالي، والنيجر، وسيشل، والسودان.

وقد استغلت بعض الحكومات الإفريقية أحداث سبتمبر لتصعيد مواجهتها للجماعات المعارضة في حين استفادت دول أخرى من دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، لكن معظم الحكومات الأفريقية في محاولة منها لأبعاد شبهة التواطؤ عن نفسها اتجهت إلى تأييد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب حتى الدول المعروفة بموقفها العدائي من السياسة الأمريكية مثل ليبيا لم تجد أمامها سوى الموافقة على دعم الولايات المتحدة في هذه الحرب . (المرجع نفسه، ص2-6)

المبحث الثالث

الرؤية الأمريكية من الأنشطة المسلحة في أفريقيا

تشير الدلائل إلى أن التوجه الأمني للولايات المتحدة في أفريقيا أعد له بعد تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا عام ١٩٩٨، فقد صاغت الحكومة الأمريكية اول استراتيجية على نطاق القارة لمكافحة الجريمة والجماعات المسلحة والمخدرات في أفريقيا، وتلقت افريقيا للمرة الأولى حصة سنوية من ميزانية وزارة الخارجية المخصصة لمكافحة الجريمة والمخدرات والجماعات المسلحة في العالم، ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عمقت هذا التوجه والانخراط الجدي في وضع شبكة من التعاون الأمني والاستخباراتي مع بعض بلدان القارة، كما شهدت نفس الفترة مصادقة عدة بلدان أفريقية على ١٢ اتفاقية دولية تتعلق بمحاربة المسلحين، كما تسعى واشنطن إلى إقامة قواعد عسكرية لها في بعض هذه الدول بما يضمن لها الحضور المستمر في القارة و على مشارف المنطقة العربية خاصة شمال أفريقيا. (الكنبوري، 2003، مجلة العصر الالكترونية).

وقد ظهرت العديد من الدراسات الغربية في أعقاب أحداث سبتمبر تؤكد على أن الدول الضعيفة والدول الفاشلة تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية لأن هذه الدول بما تتميز به من انعدام الأمن و انتشار العنف وعدم وجود حكومة مستقرة تمثل ملاذ آمن للجماعات الإرهابية وتشير هذه الدراسات إلى عدد من الدول الأفريقية مثل الصومال وليبيريا والكونغو الديمقراطية وسيراليون. (Abrahamsen, 2004, pp.678-681)

*وأعدت "سوزان رايس" الباحثة في معهد "بروكنجز" للسياسات العامة دراسة مطولة حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها الرئيس جورج بوش عام ٢٠٠٣، وقد ركزت على الأخطار الآتية من دول ضعيفة وفقيرة مثل دول كثيرة في أفريقيا، فهذه الدول أتاحت فرصاً للجماعات المسلحة التي تستهدف مصالح أمريكية للعمل والتخفي، ومن ناحية أخرى فإن الدول الأفريقية وما تشهده من ظروف أمنية واقتصادية صعبة تزيد من أعباء الولايات المتحدة، فقد كان السودان - حسب الدراسة - ملجأ ونقطة تجمع

القاعدة وغيرها من المنظمات، و تصنف الولايات المتحدة الحكومة الإسلامية في السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، كما قدمت الصومال مجالاً آمناً لأنصار القاعدة. (غرايبة، 2003، مجلة العصر الالكترونية).

كما أن التحركات الأمريكية في شرق أفريقيا والجزيرة العربية يبررها المعلومات التي انتشرت عن عناصر التنظيم القاعدة في هذه المناطق وقيام هذه العناصر بعدد من الأعمال المسلحة مثل تفجير السفارتين الأمريكيتين عام ١٩٩٨*. (عبدالحليم،2006).

أولا : محددات الموقف الأمريكي من ظاهرة الجماعات المسلحة في أفريقيا

توجد مجموعة من المحددات المؤثرة على موقف الولايات المتحدة من ظاهرة الجماعات المسلحة في أفريقيا وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن أهم هذه المحددات ما يلي :

1- العمليات المسلحة ضد المصالح الأمريكية في أفريقيا

لقد حدثت مجموعة من العمليات المسلحة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في أفريقيا، وقد جاءت هذه العمليات كمبرر للتحركات الأمريكية لمقاومة الإرهاب في القارة ومن هذه العمليات ما يلي :

- ففي عام ١٩٧٣ اغتالت عناصر من منظمة "أيلول الأسود" الفلسطينية كليو نويل سفير الولايات المتحدة لدى السودان والدبلوماسي الأمريكي جورج كيرتس. (Shinn, 2004, pp.36-37)

- وفي عام ١٩٩٨ نفذت القاعدة هجمات متزامنة ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وهي تعد أول تهديد مباشر للمصالح الأمريكية.

- كما فجر المسلحون" فندقا سياحيا إسرائيليا في مومباسا في عام ٢٠٠٢.

- و فشل هجوم مسلح استهدف القنصلية الأمريكية والمركز الثقافي الأمريكي بمدينة الدار البيضاء المغربية في 14 أبريل ٢٠٠٧.

إجمالا فإنه من بين ٢٠٩ حادثا مسلح شهدته القارة الأفريقية منذ عام ٢٠٠١، كان نصيب الدول العربية فقط. دستها ١٢٢، كما تتمتع الجماعات المسلحة في أفريقيا بإمكانيات مالية هائلة، فعلى سبيل المثال قام تنظيم القاعدة قبل شهر من أحداث 11 سبتمبر ٢٠٠١ بشراء ماس يقدر بما قيمته 30- 500 مليون دولار من "الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وتتوزع البلدان الأفريقية حاليا بين ثلاث قيادات أمريكية، وهي :

1- القيادة المركزية (سنتكوم) وتشمل مصر والسودان وإريتريا وأثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا وسيشل.

2- القيادة الباسيفيكية (بالكوم) ويقع ضمن اختصاصاتها مدغشقر والمحيط الهندي.

3- القيادة الأوروبية (إيكوم) وهي مسؤولة عن باقي الدول الأفريقية وعددها 41 دولة.

٢ ـ موقع أفريقيا من الحرب الأمريكية على الجماعات المسلحة.

ربما لا تعد أفريقيا مهمة في التحالفات الأمريكية للحرب على الجماعات المسلحة مثل أوروبا وباكستان، إلا الولايات المتحدة تهتم بأفريقيا في إطار هذه الحرب، فبعض الدول الأفريقية تزيد من قدرات الولايات المتحدة مثل بعض دول شرق أفريقيا التي تتميز بالقرب من منطقة الخليج العربي وتستخدمها الولايات المتحدة كقاعدة خلفية لحربها على هذه الجماعات، بالإضافة إلى أن بعض الدول في أفريقيا متهمة بإيواء جماعات المسلحة مثل السودان، كما أن الجماعات المسلحة من الشرق الأوسط أقامت لنفسها وجود في كينيا وإثيوبيا والصومال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا.

ويلاحظ المراقبون أن الولايات المتحدة لم تستدعي رؤساء الدول الأفريقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للتباحث معهم في الأزمة مثل زعماء أوروبا ولم يصل إلى واشنطن في هذا الخصوص سوى الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو فكيف يقدمون مساعدة وهم لم يزوروا واشنطن، كما أن عملية نقص المساعدات الموجهة للدول الأفريقية لتوجيها لمحاربة المسلحين سيؤدي إلى نقص اهتمام هذه الدول بتقديم المساعدة للولايات المتحدة .

فهذه الدول تحتاج لمساعدة الولايات المتحدة في بناء قدراتها الذاتية لمواجهة الإرهاب في أقاليمها من وجهة نظر امريكية، عن طريق التدريب، ومحاربة عمليات غسيل الأموال الممولة للجماعات المسلحة، والتعاون المعلوماتي والمخابراتي وخاصة في ظل التحول الذي شهده تنظيم القاعدة فيما يتعلق بأسلوب الهجمات حيث تحول التنظيم من استغلال ضعف المراقبة على الحدود للتسلل لتنفيذ العمليات إلى استخدام حرب العصابات بالاعتماد على خلايا مسلحة محلية. (Dagne, 2002, pp. 5-6)، ينظر ايضاً: (وزارة الخارجية الامريكية، 1 مايو2007)

٣ـ حالة الدول الأفريقية في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بحالة الارهاب في العالم 2006

صدر في أبريل عام 2006 تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الإرهاب في العالم لعام2006، وفضلاً عن تضمن التقرير تحليلا مفصلا لأنماط الإرهاب العالمي في هذا العام، فإنه يتضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب من الرؤية الامريكية، وقائمة بالمنظمات الإرهابية الأجنبية، وملخصا لأنماط الإرهاب في كل منطقة من مناطق العالم المختلفة، وكان الدول الأفريقية قسط كبير في هذا التقرير فيما يتعلق بالعمليات المسلحة التي تعرضت لها هذه الدول، والاستراتيجيات التي اتبعتها لمواجهة الأخطار المسلحة، وتعاونها مع الولايات المتحدة في مواجهة المسلحين . (Perl, 2006, p. 7)

ففي الفصل الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تناول التقرير حالة عدد من الدول الأفريقية فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة الإرهاب :

فخلال عام 2006، حدثت هجمات مسلحة رئيسية في عدد من الدول الشرق أوسطية والأفريقية في الجزائر، ومصر وتعاونت جميع الحكومات في المنطقة مع الولايات المتحدة في محاربة الجماعات المسلحة، وتولت جهودا لتعزيز قدراتها في شن الحرب ضد الجماعات، شملت هذه الجهود المشاركة الفعالة في برامج المساعدة ضد المسلحين (ATA) الذي ترعاها حكومة الولايات المتحدة، ومساندة الأنظمة المصرفية والقانونية لمكافحة عمليات تمويل المسلحين.

وقد تناول التقرير حالات بعض الدول المواجهة المسلحين

- **الجزائر**

خلال القسم الأكبر من العام 2006، بقي الوضع الأمني في الجزائر مستقر نسبيا، لكن ربع السنة الأخير شهد اربع هجمات في العاصمة الجزائرية تضمنت هجوما استهدف أجانب، كما انضمت الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في 11 سبتمبر 2006، مما حمل تهديدا أكبر للمصالح الأمريكية والفرنسية في الجزائر، كما انتهت فترة العفو العام الذي نص عليه مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر وهو البرنامج الذي استمر من مارس إلى سبتمبر 2006 للعفو عن التائبين من السجناء أو المسلحين الناشطين الذين لم يكونوا قد ارتكبوا أعمال تفجير، أو عمليات قتل أو اغتصاب، و بحلول سبتمبر 2006 , كان قد أطلق سراج أكثر من ٢٣٠٠ إرهابي من السجن، وسلم ما يزيد عن 350 إرهابيا أنفسهم إلى السلطات للاستفادة من قانون العفو العام، كما مددت الحكومة فترة سريان مفعول قانون العفو إلى ما لا نهاية. **(Ibid, p.8)**

- **مصر**

كانت مصر ضحية المسلحين المحلين ففي عام 2006 تعرضت محافظة سيناء العمليتين إرهابيتين وقعت الأولى في ٢٤ أيريل في مدينة ذهب في جنوب سيناء، أما العملية الثانية فوقعت في 26 أبريل 2006واستهدفت قوات المراقبين متعددي الجنسيات (MFO) العاملين في شمال سيناء والشرطة المصرية، وعلى إثر هذه الهجمات نفذت دائرة الشرطة المصرية حملات أمنية واسعة في سيناء، حيث اتضح أن جماعة التوحيد والجهاد مسئولة عن هذه التفجيرات كما قضت الحكومة المصرية على مجموعتين إرهابيتين مزعومتين قبل أن تتمكنا من تنفيذ عملياتها حيث خططت إحدى المجموعتين لإرسال مقاتلين إلى العراق، كما جدل البرلمان المصري مفعول قانون الطوارئ لمواجهة المسلحين لمدة عامين في عام ٢٠٠٦. (شافعي، 2003).

- **ليبيا**

*في 15 مايو أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها في إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا وألغت رسمياً تصنيف كدولة ترعى الإرهاب في 30 يونيه 2006، حيث واصلت ليبيا التعاون عن كثب مع

الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في جهود مكافحة الجماعات المسلحة، فقد تعهدت ليبيا بالتخلي عن برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل عام 3003 وعملت جاهدة لإظهار التزامها إزاء الحرب ضد الجماعات المسلحة, وتعاونت مع الولايات المتحدة لمحاربة الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا, الا أنه لا تزال هناك عدد من الدعاوى المقامة أمام المحاكم الأمريكية التي تطالب بتعويضات من ليبيا لدعمها السابق للجماعات المسلحة*. (شافعي،2000).

- **المغرب**

واصلت الحكومة المغربية إصلاحها الداخلية الهادفة إلى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يستغلها المسلحين لتجنيد المنتسبين إلى تنظيماتهم, سنة استمرت في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها الملك محمد السادس سنة 2005 , كما وواصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية الإصلاحات التي بدأتها سنة 2004 لمحاربة الأيديولوجيات المتطرفة ولتشجيع التسامح والاعتدال الديني فقد صرف 30 اماما من الخدمة في محاولة لإزالة التطرف الأيديولوجي في المساجد , كما أشرفت الوزارة على تعديل المناهج الدراسية الدينية في البلاد، كما عينت الوزارة 50 امرأة للخدمة كمرشدات روحيات إسلاميات في المساجد في مختلف أرجاء البلاد، وأقامت شبكات تلفزيونية مغلقة الدائرة تبث المحاضرات الدينية المعتدلة والمواعظ يوميا في ٢٠٠٠ مسجد. وقد جاءت الإصلاحات المغربية في أعقاب التفجيرات الانتحارية في الدار البيضاء في مايو ٢٠٠٣، وقد تم توقيف العديد من العناصر المسلحة المنتمين إلى "خلية بن هادي" و "مجموعة أنصار المهدي" خلال عام ٢٠٠٩، كما واصل المغرب اتخاذ خطوات المقاومة تمويل الجماعات المسلحة وعمليات غسيل الأموال في نهاية ٢٠٠٩ كان البرلمان في المراحل الأخيرة من إعداد تشريع جديد ضد غسيل الأموال. (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية في العالم ، 2006)

- **السودان**

في الفصل الثالث من تقرير عام ٢٠٠٧ تناول الدول الراعية للإرهاب، وهي الدول التي توفر دعما حاسما لجماعات المسلحة وبدونها ستجد هذه الجماعات صعوبة في الحصول على موارد لتنفيذ عملياتها وقد أدرج التقرير السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، مؤكدا أن الحكومة السودانية كانت شريكا قويا في الحرب على الإرهاب، وقد دعا أسامة بن لادن وقادة كبار من القاعدة إلى توسيع وجود القاعدة في السودان ردا على احتمال نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور، وكانت الحكومة السودانية قد اتخذت خطوات للحد من نشاطات المنظمات المتهمة بالإرهاب، فقد رحبت بأعضاء حماس كممثلين عن السلطة الفلسطينية، لكنهم قصروا نشاطاتهم على جمع الأموال؛ كما منعت الحكومة السودانية استخدام أراضيها كقاعدة لانتقال مقاتلين إلى العراق.

كما عملت حكومة السودان على التوسط لتحقيق السلام بين جيش السرب للمقاومة وحكومة أوغندا حيث بدأت مفاوضات رسمية في جوبا في يوليه عام ٢٠٠6، ووقع الجانبان اتفاقا لوقف إطلاق النار في شهر أغسطس عام ٢٠٠6 محددين الأماكن التي يستطيع جيش المقاومة أن يتجمع فيها من أجل المفاوضات دون خوفا من أن يهاجم من قبل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. (تقرير وزارة الخارجية بشأن الإرهاب ، 2006).

ثانيا : التحركات الأمريكية لمواجهة الجماعات المسلحة في أفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

*ومنذ أن بدأت التحركات الأمريكية للرد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر , شرعت الإدارة الأمريكية بعقد اجتماع خاص بمبعوثي الدول الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية في يوم 14 سبتمبر 2001, وعرضت خلاله على الدول الأفريقية جملة من المطالب , كما جاء في بيان مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، أهمها:

١- المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي الدولي للحرب ضد الجماعات المسلحة والتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية ووضع بعض التيارات الأصولية لها "نوايا عدوانية " ضد الولايات المتحدة ومصالحها داخل عدد من الدول الأفريقية موضع ملاحظة أجهزة الاستخبارات لمراقبة تحركاتها ونشاطاتها واتصالاتها

2- تشديد أنظمة أمن الحدود، وفرض مزيد من الرقابة لمراقبة التحركات والمنافذ والحدود.

3- التعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل البلاد الأفريقية، وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية و تعقب خلايا منظمات إرهابية والمتعاونين معها.

كما توجد مجموعة من المطالب الخاصة ببعض الدول الأفريقية، منها :

تنزانيا: التي قدم إليها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي قائمة تضم أكثر من ٣٠ اسما من المتهمين بوجود علاقة تربطهم بأسامة بن لادن، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

جنوب أفريقيا : طلبت الولايات المتحدة الأمريكية منها شرح ملابسات وجود صفقة "مشبوهة" بين جنوب أفريقيا ومنظمات بن لادن الدولية، كما ورد على لسان أحد المتهمين الدين يتم التحقيق معهم بشأن التفجيرات التي استهدفت السفارتين الأمريكيتين عام ١٩٩٨.

وقد اتسم التجاوب الأفريقي مع المطالب الأمريكية بالإيجابية في مجمله، حيث وافق سفراء الدول الأفريقية بالإجماع على هذه المطالب وأعلنوا تضامن دولهم مع الولايات المتحدة*. (عبد الباقي محمد، 2001).

وقد اتبعت الولايات المتحدة عدد من الإجراءات لمواجهة الجماعات المسلحة في أفريقيا من أهمها ما يلي:

1- زيارة المسئولين الأمريكيين القارة بهدف محاربة الجماعات المسلحة.

تعددت الزيارات التي قام بها المسئولون الأمريكيون للقارة الأفريقية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتدعيم التعاون مع دول القارة في مجال محاربة الجماعات المسلحة، فقد قام كولن بأول وزير الخارجية الأمريكي السابق بزيارة كل من الجابون وأنجولا عام 2002، وفي عام ٢٠03قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بزيارة 5 دول أفريقية تضم السنغال وجنوب افريقيا ونيجيريا ووعد خلالها بتقديم 100 مليون دولار أمريكي لمساعدة دول افريقيا والقرن الأفريقي على محاربة المسلحين، كما قام نائب قائد القوات الأمريكية المرابطة في اوروبا بزيارة 10 دول أفريقية عام ٢٠٠4،وبعد ذلك دعت قيادة القوات الأمريكية في أوروبا كثيرا من كبار الضباط العسكريين للدول الأفريقية إلى القيادة للتشاور حول قضايا التعاون العسكري، كما شاركت الولايات المتحدة مباشرة في المناورات العسكرية المشتركة لمحاربة المسلحين التي أقامتها عدد من الدول في شمال وغرب أفريقيا في الجزائر ومالي وتشاد والنيجر في شمال أفريقيا في عام ٢٠٠4 ، والجزائر ومالي والمغرب وتونس واربع دول أخرى في شهر يوليه 2005)

كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات عسكرية مع كل من إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي في ديسمبر ٢٠٠٢ حيث تسمح هذه الاتفاقيات للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه الدول الضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة التنظيمات المسلحة. (حنفي علي، 2006، ص148)

وقام وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد بزيارة كل من تونس والجزائر والمغرب خلال شهر فبراير عام 2006، وأجرى محادثات مع قادة الدول الثلاثة حول تعزيز التعاون الأمريكي الأفريقي في المجالين العسكري والأمني تحت راية " محاربة الارهاب "، وقد رأى بعض المحللين أن هذه الجولة استهدفت الانتشار الاستراتيجي للقوات الأمريكية في العالم كله و تعديل القواعد العسكرية الأمريكية فيه، فقد شرعت القوات الأمريكية خلال السنوات الأخيرة في تحويل نقطتها الاستراتيجية الرئيسية إلى ما يسمى ب" حزام قوسي غير مستقر" يضم ضفاف بحر الكاريبي وشمال أفريقيا وقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والجزيرة شبه الكورية لمواكبة الظروف الدولية المتغيرة والتهديدات المسلحة بفعالية، وبالفعل تقع تونس والجزائر والمغرب في الطرف الغربي لهذا الحزام .

فالتواجد العسكري للقوات الأمريكية في أفريقيا له اتجاهين واضحين أولها: القيام بالتعاون العسكري لمحاربة الجماعات المسلحة في منطقتي شمال أفريقيا والقرن الأفريقي وثانيهما الحماية امداداتها النفطية في أفريقيا. (التغلغل الأمريكي في أفريقيا عسكرياً، 2006، صحيفة الشعب الالكترونية).

٢ـ مبادرات مكافحة الجماعات المسلحة.

لقد زادت المشاركة الأمنية الأمريكية في أفريقيا بصورة ملحوظة منذ عام ٢٠٠١، وطرحت الولايات المتحدة مبادرتين لمكافحة المسلحين في القارة حيث أطلق على المبادرة الأولى مباردة مكافحة المسلحين عبر الصحراء أو مبادرة مكافحة المسلحين في دول الساحل و طرشت عام ٢٠٠، وتقودها وزارة الخارجية الأمريكية، وقد خصص الكونجرس مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ هذه المبادرة، حيث تضم تسع دول في الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والسنغال ونيجيريا ومالي والنيجر وتشاد، وتهدف إلى دعم التعاون بين هذه الدول في مجال مكافحة المسلحين والعمل على مساعدة مسئولي الحكومات والهيئات العسكرية والشرطية المحلية فيها للحد من الظروف المنتجة للعمل المسلح مثل الفقر والبطالة. (جاب شاينمان، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، 2007)، ينظر ايضاً: (Phillip Carter, February 21, 2004)

وتعمل هذه المبادرة على تحقيق الأهداف التي وضعتها عدة وكالات أمريكية منها وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع التي تتولى تنظيم التدريب بين المؤسسات العسكرية من خلال القوات الأمريكية الخاصة المتواجدة بالقيادة الأوروبية الأمريكية في شتوتغارت بألمانيا، و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي لايزال دورها ضعيف في المبادرة.

أما المبادرة الثانية فهي مبادرة مكافحة الجماعات المسلحة في شرق أفريقيا وقد تم تخصيص ١٠٠ مليون دولار لتنفيذها وتعمل على مقاومة المسلحين عن طريق محاولة السيطرة على حركة البضائع والبشر عبر حدود إقليم شرق أفريقيا.(Sandra T. Barnes, June\ September 2005, pp.240-241)

وتعتمد فاعلية بناء التعاون بمجال مكافحة المسلحين في معظمها على عنصرين هما: إرادة الدول المشاركة وعزمها على تطبيق المهارات التي تم استيرادها، والقدرة على تحقيق بعض الإجماع على الأقل حول حجم التهديد المسلح بمنطقة بعينها. (هنت، صبري، 200، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الالكتروني).

وتتخوف الولايات المتحدة من الجماعة الإسلامية للمقاتلين المغاربة، المتورطة في أحداث الدار البيضاء في ٢٠٠٣ ومدريد 2004، والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بقيادة عبدالرزاق پارا المنفذ لعمليات خطف الأجانب سنه ٢٠٠٣، وقد شاركت القوات الأمريكية في مارس2004 في استعادة هؤلاء الرهائن بالتعاون مع الجزائر ومالي وتشاد والنيجر، وفي يوليه ٢٠٠٩ قام ألف خبير أمريكي بتدريب بعض الجنود على مكافحة الجماعات المسلحة في مالي وتشاد وموريتانيا والنيجر

والسنغال والجزائر، حيث أكد الأمريكان أن هذه الدول في حاجة إلى الدعم الأمريكي لمكافحة المسلحين. (أفريقيا تحت المراقبة الأمريكية ،2007).

وقد أرجع بعض الباحثين اهتمام الولايات المتحدة بالتواجد العسكري في شمال وغرب افريقيا إلى محاولة تأمين الولايات المتحدة لمصادرها من النفط في هاتين المنطقتين في ظل تزايد استهلاك المحلي الأمريكي للطاقة عن الانتاج، حيث يقدر إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي من منطقة غرب أفريقيا بـ ٢٠٪ من إجمالي الواردات الأمريكية ويتوقع أن تتراوح هذه النسبة ما بين25-٣٠ % بحلول عام 2015. (Keenan, 2004, pp.478-479)

3- القيادة الجديدة

تسعى الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى إنشاء قيادة جديدة تختص بأفريقيا بحيث لا تكون أفريقيا تابعة لأي قيادة أخرى وثمة أسباب عديدة تكمن وراء إنشاء القيادة الأمريكية في أفريقيا من أهمها:

1- تنامي ظاهرة الجماعات المسلحة الدولي في الصحراء الأفريقية و تزايد الاعتماد الأمريكي على صادر الطاقة الأفريقية.

2- زيادة الضغوط على القوات (سنتكوم) و(إيكوم) نتيجة الحرب في العراق وافغانستان.

3- نمو العلاقات بين الصين والدول الافريقية حيث تعد الصين الان ثالث اكبر شريك تجاري مع افريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا، كما تعتبر بكين مستورد الرئيسي للنفط الافريقي، وتساهم الصين بنحو 150 جنديا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في انحاء القارة عام 2004.

أما عن مهام هذه القيادة الجديدة، فتتعلق بزيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الأفريقية، مع إعطاء واشنطن مزيدا من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في أفريقيا، وتشير هذه الخطوة إلى اتجاه إدارة بوش إلى عسكرة سياستها الأفريقية بصورة غير مسبوقة بما يزيد من الأعباء التي تتحملها القارة الأفريقية نتيجة هذه السياسة. (محمود، مارس 2007، ص 26)

كما يقوم البنتاجون بزيادة عدد الجنود الذين يحرصون السفارات الأمريكية في القارة والمشاركة مع سلطات بعض الدول الأفريقية في تبادل المعلومات الاستخباراتية وعقد الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتأمين تواجد الجنود الأمريكان في بعض المناطق لحماية المصالح الأمريكية . Ann Scott Tyson, , July 26, (2005)

يتضح لنا من خلال ما تطرقنا له بأن الرؤية الامريكية تجاه الجماعات المسلحة في شمال افريقيا قد اختلفت في موقفها وسياستها تجاه هذه الجماعات فتارة تصنف من قبلها بأنها جماعة ارهابية، وتارة اخرى تكون جماعة تحريرية اصلاحية، يأتي هذا الاختلاف حسب موقف ونشاط هذه الجماعات المسلحة من

السياسة الامريكية في المنطقة والتي تتمثل في تحقيق مصلحها وتواجدها ونفوذها في شمال افريقيا، فضلاً عن تأثير علاقة هذه الدول التي تنتشر فيها هذه الجماعات بالولايات المتحدة الامريكية، حيث صنفت السياسة الامريكية بعض دول شمال افريقيا بأنها داعمه للجماعات المسلحة الارهابية، مما جعلها تتعرض لعقوبات سياسية واقتصادية لمجرد انها عرقلت المصالح الامريكية في المنطقة، وبعيداً عن الرؤية الامريكية وعن العلاقات السياسية الدولية، يرى الباحث بأنه لا نستطيع تصنيف هذه الجماعات حسب الرؤية الامريكية بأنها إرهابية أو تحريرية اصلاحية، بل يمكننا ان ننظر لهذه الجماعات المسلحة بحيادية وانصاف كل حسب نشاطها المسلح من حيث هدفها وغايتها التي تقوم من اجلها هذا النشاط في دول شمال افريقيا.

المصادر

أولاً : المراجع العربية:

1- ابراهيم غرايبة، الأمن القومي الأمريكي المهدد من الدول الضعيفة، 2003/11/06، مجلة العصر، www.alasr.ws\index.cfm?method=home.con&contentID ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

2- إدريس الكنبوري، زيارة بوش لأفريقيا: "الإرهاب"/ النفط والهيمنة، 2003/7/7، مجلة العصر، www.alasr.ws\index.cfm ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

3- الإعلان الإمبراطوري الأمريكي، ترجمة وإعداد: شرين حامد فهمي، إسلام أونلاين، 2002/10/5، www.islamonline.net، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

4- أفريقيا تحت المراقبة الأمريكية ،2007/1/21، الصحافة www.alsahafa.info\news\index، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

5- أميمة أحمد، الجزائر، تصاعد الهجمات مع اقتراب الانتخابات، 2007/6/3 www.islamonline.net ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

6- ايميلي هنت، الإرهاب بشمال غرب أفريقيا.. شوكة برقبة أمريكا، ترجمة مروى صبري، موجز لدراسة نشرت على موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، سلسلة بوليسي فوكس Policy Focus، العدد رقم 65، فبراير2007، تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي في شمال غرب أفريقيا.. هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة؟، اسلام أونلاين، 14\4\2007 www.Islamonline.net، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

7- باسل يوسف، تطور معالجة الأمم المتحدة لمسألة الإرهاب الدولي بين الجوانب القانونية والاعتبارات السياسية 1972-2001، دراسات الشرق الأوسطو أفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد 2، المجلد الأول، أغسطس 2003).

8- بدر حسن شافعي، القرن الأفريقي .. وجبة أمريكية على الطاولة العراقية، 11 يناير 2003، http://www.Islamonline.net\servlet\Satellite. ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

9- بدر حسن شافعي، قمة الإيجاد: السودان تتربع على المنطقة www.Islamonline.net، 2000/11/13، ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

10- بلد أفريقيا يتفقون في داكار على مكافحة الإرهاب ، 28\09\2007 www.arabianfocenter.net، ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

11- التغلغل الأمريكي في أفريقيا عسكرياً، صحيفة الشعب اليومية اونلاين 21\2\2006، http://arabic.peopledaily.com.cn\، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

12- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب في العام 2006، نشرة واشنطن، 1 مايو 2007 http://usinfo.state.gov\xarchives\display ، ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

13- جاب شاينمان،"أفريكوم" ..قيادة عسكرية أمريكية جديدة في أفريقيا"، ترجمة: أحمد عاطف مقال نشر على موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، سلسلة بوليسي واتش Policy watch، العدد 1259، 10 يوليه 2007، اسلام اونلاين 7/22/ 2007 www.Islamonline.net، ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

14- خالد حنفي علي، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا.. رؤى وأدوات وأدوات متغيرة "السياسة الدولية (العدد 163، يناير 2006).

15- الخضر عبد الباقي محمد، أفريقيا والتحالف الأمريكي.. مواقف متباينة، 2001/9/27، www.Islamonline.net ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

16- د. حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004).

17- د. محمد عاشور مهدي، أفريقيا والإرهاب الدولي، قراءة أولية في الأبعاد السياسية للحرب على الإرهاب، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر "الإرهاب" الذي نظمه مركز دراسات وأبحاث الارهاب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مايو 2006.

18- د. محمد عاشور، الحركات الإسلامية الصومالية ..ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم، 2001/1/5، http://www.islamonline.net/arabic/politics/l، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

19- د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2002 (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، سبتمبر 2002).

20- د. هانسبيتر ماتيس، قراءة وترجمة : شيرين حامد فهمي، مكافحة الإرهاب.. أنظمة عربية تخشى شراكة المجتمع المدني 2005/5/9، www.islamonline.net arabic/politices/ ،تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

21- د.أحمد ابراهيم محمود، أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا، ملف الأهرام الاستراتيجي (مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، مارس 2007).

22- د.محمود أبو العينين، محاضرة ألقيت في سيمنار المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب التابع لاتحاد الأفريقي في فبراير 2007.

23- الدول المصنفة دولاً راعية للإرهاب، وزارة الخارجية الامريكية تصدر تقارير البلدان بشأن الإرهاب 2006، 30 ابريل 2007، http://usinfo.state.gov\utils\arprintpage.html ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

24- لواء د. محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

25- محمد عبدالحليم، القاعدة في الطريق إلى دارفور، 2006/4/29، www.Islamonline.net ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

26- مصر ومكافحة الإرهاب، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg/Ar/politicy/interlssues/troism ، تاريخ الزيارة الموقع شهر 1/ 2023.

27- من كلمة السفير سعيد جينيت، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، عن أفريقيا والإرهاب، المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب (الرياض: 5-8 فبراير 2005).

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1-Abrahamsen, Rita, A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War On Terrorism' Review of African Political Economy (London: Roape publictions Ltd vol. 31, No. 102, December 2004.

2-Barnes, T. Sandra, Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy, Review of African Political Economy (London: Roape Publications Ltd, Vol.32, No.104\5, June\ September 2005.

3-Carter Phillip, U.S-Africa Relation at the Beginning of the 21st Century, Remarks to the Africa Summit at the University of Miami ,U.S Department of State, , February 21, 2004. http://state.gov\p\af\rls\rm\29993.htm

4-Cilliers, Dr.Jakkie, Terrorism and Africa in African Security Review (Pretoria & Cape Town : Institute For Studies, Vol.12, No.4.2003).

5-Dagne, Ted, Africa and the war on Terrorism, CRS Report for Congress, Issue Brief for Congress, Order Code RL31247, January 2002. http://fpc.state.gov\documents\organization\7959.pdf.

6-Ewi, Martin & Kwesi Aning, Assessing the Role of the African Union in Preventing and Combating Terrorism in Africa, Africa Security Review (Pretoria & Cape Town: Institute for Security, Vol. 15, No.3, 2006.

http://www.state.gov\decuments\organization\65468.pdf.

7-Keenan, Jeremy, Terror in the Sahar : the Implication of US Imperialism for North & West Africa, Review of African Political Economy (Vol.31, No.101, September 2004.

8-Morrison, J. Stephen, Africa and the War on Global Terrorism (Washington: Center for Strategic and International Studies, 15 November 2001).

9-Organization of African Unity (OAU), Decisions and Resolutions Adopted By the 28TH Ordinary Session of the Assembly of heads of State and Government, Dakar, 29 June – 1 July 1992.

10- Organization of African Unity (OAU), Decisions and Resolutions Adopted By the Thirtieth Ordinary Session of the Assembly of heads of State and Government, Tunis, 13-15 June, 1994.

11- Patterns of Global Terrorism 2001, Africa Overview, http://www.state.gov\decuments\organization\10290.pdf

12- Raphael, Perl F. , International Terrorism Threat, Policy, and Response in CRS Report for Congress, Order Code RL33600, 16 August 2006, http://fpc.state.gov/documents/organization/71687.pdf

13- Report on IGAD Conference on the prevention and Combating of Terrorism UN Conference Center, Addis Ababa 24-27 June 2003.

14- Rifer, Michael, SADC and Terrorism, Where is regional strategy? In African Security Review (Vol. 14, No. 1, 2005).

15- Shinn, David H. "Focus On Counterterrorism.. Fighting Terrorism in East Africa and The Horn" Foreign Service Journal (Washington : American Foreign Service Association, Vol. 81, No. 9,September 2004).

16- Shinn, David H. "Terrorism in East Africa and The Horn: An Overview", The Journal of Conflict Studies, (Toronto: Center for Conflict Studies, University of New Brunswick, FALL 2003).

17-The IGAD Capacity Building Program Against Terrorism, Compendium of and Regional Legal Instruments Related to The Prevention and Suppression of International Terrorism, http://www.igad.org/psd/index.html.

18-Tyson, Ann. Scott, U.S. Pushes Anti-Terrorism in Africa .. Under Long-Term Program, Pentagon to Train Soldiers of 9 Nations, Tuesday, July 26, 2005. http://terrorism.about.com.

19-United States Department of state, Country Reports on Terrorism 2005, Office of The Coordinator for Counterterrorism, Released April 2006. http://www.state.gov\decuments\organization\65466.pdf